



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

24 شباط (فبراير) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ الدين العام اللبناني يقفز إلى 92 مليار دولار

المائة. في حين من المرتقب تسجيل انكماش في إجمالي الناتج المحلي بنسبة لا تقل عن 5 في المئة. وفي السياق، تم رصد تراجع في قيمة الموجودات الخارجية لمصرف لبنان المركزي حتى منتصف الشهر الحالي، بنسبة 7.74 في المئة، أي ما يوازي 3 مليارات دولار، مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه في الفترة ذاتها من العام الماضي. وبذلك بلغت قيمة الاحتياطي 36.2 مليار دولار، بينها 5.7 مليار دولار من السندات الحكومية والتي تقل قيمتها السوقية حالياً عن 40 في المائة من قيمتها الأساسية. ويشكل إجمالي الاحتياطات، أي الموجودات الخارجية واحتياطات الذهب المقدرة قيمتها السوقية حالياً بنحو 15 مليار دولار، حوالي 49.5 في المائة من الدين العام الإجمالي. وهو ما يغطي 106 أشهر من خدمة الدين. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)



جل الدين العام اللبناني بحسب إحصاءات جمعية المصارف زيادة ملحوظة ناهزت 6.5 مليارات دولار، ليصل إلى نحو 92 مليار دولار في نهاية العام الماضي، بارتفاع نسبته 7.6 في

■ نمو الناتج المحلي الإماراتي 2.9 في المئة



غير الهيدروكربوني بنسبة 2.4 في المائة خلال الربع ذاته. وبحسب المصرف، أدى ارتفاع الأنشطة غير النفطية إلى زيادة مؤشرات سوق العمل، حيث اكتسب التوظيف في القطاع الخاص مزيداً من الزخم بنموه على أساس سنوي مقارن بنسبة 2 في المئة في الربع الرابع، وهو أعلى نمو في الأرباع السبعة الماضية، وتم توفير 38.765 ألف وظيفة جديدة على أساس صافٍ في الربع الرابع من عام 2019. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أظهرت تقديرات مصرف الإمارات المركزي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.9 في المئة خلال العام الماضي (2019)، وقد جاء النمو مدفوعاً بنمو القطاع غير الهيدروكربوني (النفط والغاز) المرتفع بنسبة 1.1 في المئة، والقطاع الهيدروكربوني (غير النفطي) الذي نما بنسبة 7.6 في المئة نتيجة الزيادة المرتفعة في إنتاج الغاز الطبيعي والمكثفات التابعة له. وكان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارات، بحسب التقديرات ذاتها، قد ارتفع بنسبة 1.3 في المائة في الربع الرابع من عام 2019، وتسارعت وتيرة نمو الناتج الإجمالي الحقيقي

■ ارتفاع ودائع القطاع العام القطري



بنحو 14 مليار ريال إلى 331.4 مليار ريال، توزعت كالتالي: 142.9 مليار للحكومة بارتفاع يبلغ 9.2 مليار ريال عن ديسمبر، و173.9 مليار للمؤسسات الحكومية بارتفاع مقداره 3.9 مليار ريال، و14.5 مليار للمؤسسات شبه الحكومية بارتفاع 0.8 مليار ريال. وفي الموازنة ارتفعت جملة ودائع القطاع الخاص المحلية لدى البنوك بنحو 11.9 مليار ريال إلى مستوى 367.5 مليار ريال.

المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرّف)

أظهرت الميزانية المجمعّة للبنوك القطرية التي أصدرها مصرف قطر المركزي، ارتفاع قروض القطاع العام إلى مستوى 331.4 مليار ريال خلال شهر يناير (كانون الثاني)، فيما ارتفعت ودائعه إلى مستوى 278.4 مليار ريال. وارتفعت ودائع القطاع العام بنحو 5.3 مليار إلى 278.4 مليار ريال. وقد توزعت هذه الودائع بين 79.9 مليار للحكومة، و166.1 مليار للمؤسسات الحكومية، و32.4 مليار للمؤسسات شبه الحكومية التي تساوي فيها حصة الحكومة 50% أو أكثر، وتقل عن 100 في المئة. كذلك ارتفعت جملة قروض القطاع العام من البنوك المحلية

